د. حسن محمد علي ازروال
المركز الجهوي لمهن التربية/ مكناس (المغرب)

-الرموز المستعملة في هذه المقالة

ف = الفعل

س$_0$ = الفاعل

س = نائب الفاعل

ح = حرف (حرف جر)

س$_1$ = اسم مجرور أو مفعول به

س$_2$ = مضاف إليه أو اسم مجرور

(ك) = المسكوك

* = علامة توضع أمام بعض الجمل لتدل على لحنها

؟ = شك في قبول التركيب

-تأطير نظري: البناء العاملي والاستعمال العاملي

***) البناء العاملي**

يُشكل البناء العاملي الشق الأول من التنظير للجملة عامليا، فهو بناء مُجرد ومنطقي يستدعي التعرف على بنية تركيب اللغة العربية؛ ومن بين تمثيلات هذا البناء في الجملة الفعلية:

أ) ف س$_0$.

ب) ف س$_0$ س$_1$.

ج) ف س$_0$ ح س مج.

د) ف س$_0$ س$_1$ س$_2$.

هـ) ف س$_0$ س$_1$ ح س مج.

و) ف س.

وتُعبِّر هذه التمثيلات عن بُنى منطقية وتجريدية للجملة الفعلية العربية؛ فإذا كان التمثيل الأول يُفيد أن الفعل لازم، فإن باقي التمثيلات تُفيد أن الفعل مُتعدٍّ إما إلى مفعول به أو بالحرف أو إلى مفعولين أو إلى مفعول به يُفصَل عن اسم آخر بالحرف؛ ويبقى التمثيل الأخير يُفيد الانتقال من الجملة المبنية للمعلوم إلى الجملة المبنية للمجهول؛ ورغم ذلك، قد لا تُشكل هذه العينة المُقترحة لائحة مُغلقة لجميع تمثيلات الجملة الفعلية في اللغة العربية مما يُوجب الحذر.

إن البناء العاملي يقبل جملا، وإن كان بعضها لاحنا، مثل:

المجموعة الأولى:

قتل زيد عمرا

قاتل زيد عمرا.

* تقاتل زيد عمرا.

المجموعة الثانية:

اطلع التلميذ على دروسه.

* طلع التلميذ على دروسه.

* طالع التلميذ على دروسه

تنتمي المجموعة الأولى من هذه الجمل إلى التمثيل (أو البناء) أعلاه (ب) الذي يتضمن إمكان حُدوث الترتيب المُجرد والمنطقي (ف س$_0$ س$_1$) في التراكيب العربية؛ وتنتمي المجموعة الثانية إلى التمثيل (أو البناء) أعلاه (ج) الذي يتضمن إمكان حُدوث الترتيب المُجرد والمنطقي (ف س$_0$ ح س$_1$)؛ وتكون النتيجة وضع جمل صحيحة وجمل لاحنة على قدم المساواة داخل البناء العاملي.

***) الاستعمال العاملي**

إذا كان البناء العاملي يهتم بتجريد الجمل العربية وبعملها المنطقي فقط، فإن الاستعمال العاملي جُزء من قدرة مُستعمل اللغة التي تقبل جملا مُعينة وترفض أخرى رغم أن بناءاتها المنطقية قد تكون ثابتة أو صحيحة، ويحتكم الاستعمال العاملي إلى معيار الصواب والخطأ في التراكيب مما يُؤدي إلى تصنيف الجمل إلى:

- جُمل مقبولة.
- جُمل لاحنة تماما.

وهكذا نجد النحاة يقبلون كلاما ويُخطئون آخر؛ إذن على أي أساس يتم قبول جمل ورفض أخرى؟. تخضع المسألة برُمتها لحدس المُتكلم المُستمع ومُستعمل اللغة العربية الذي يكون مطالبا باستمرار بمُراقبة التراكيب وفق مُستويين: البناء العاملي من جهة والاستعمال العاملي من جهة ثانية في إطار نوع من التأثير والتأثر بينهما.

إن تحليل اللغة من خلال البناء العاملي والاستعمال العاملي من شأنه أن يُقدم حلولا معقولة ترتبط بالتفسير؛ لكن هذا النوع من التحليل يُعيد إلى الوجود نقاشات النحاة العرب الموضحة للتعليل.

-تمهيد

توجد تراكيب لغوية تختلف عن التراكيب العادية، بمعنى، توجد تراكيب تستعصي على التغييرات التي تقبلها التراكيب العادية؛ وهكذا يمكن أن نطلق على التراكيب المستعصية اسم التراكيب غير الطيعة أو اسم المسكوكات؛ ولا تتوضح مسكوكية بعض التراكيب إلا من خلال روائز متنوعة[1] تشمل

1 - تصبح الظواهر اللغوية مجرد تقنيات للتمييز بين الجمل اللاحنة والجمل الصحيحة أو بين التعابير العادية والتعابير المسكوكة... الخ؛ وتتحول ظاهرة الإضافة وظاهرة الحذف وظاهرة التقديم والتأخير... إلى تقنية الإضافة وتقنية الحذف وتقنية التقديم والتأخير... ، ويسمي اللسانيون

التراكيب العادية؛ وسينطلق هذا التحليل من روائز[1] فحص خصائص الإضافة، ثم فحص خصائص الفضلات؛ وسينتهي بفحص خصائص الحذف والإضمار والتقديم[2]؛ كما لا يجب أن ننسى الإشكال الرئيس للموضوع: لا تُركب البنيات المسكوكة وفق القوانين، التوزيعية العادية، وفي الوقت نفسه، لا تخرج عن قوانين البنيات العادية.

الأمثلة (الاستعمالات العاملية) والتمثيلات (البناءات العاملية):

1) وقع زيد في حيص بيص.

2) وقع زيد في حفرة المنزل.

3) وقع زيد في الحفرة.

4) أ- ف س$_0$ (ك).

ب- ف س$_0$ [ح س$_1$ س$_2$].

5) ف س$_0$ ح س$_1$ س$_2$.

6) ف س$_0$ ح س$_1$.

* * * * * *

7) ضرب زيد أخماسا في أسداس.

8) ضرب الشرطي المجرم في المخفر.

9) ضرب الشرطي المجرم.

جميع هذه التقنيات روائز لا تبرز فعاليتها القوية إلا بواسطة المقارنات؛ لهذا لا يتحدد مثال إلا في علاقته على الأقل بمثال آخر مما يحقق المقارنة بين التراكيب؛ إذن لا يمكن اعتبار التقديم والتأخير والحذف تقنية إلا من خلال المقارنة. ويدفع هذا الأمر إلى القول، في هذه المقالة، إنه لا يمكن استخراج خصائص التراكيب خارج الروائز والمقارنة.

1 - استفادت هذه المقالة من طريقة استعمال الروائز في المراجع اللسانية العربية، والمراجع اللسانية الأجنبية؛ وهي مراجع مثبتة في آخر هذه المقالة.

2 - يتم الاشتغال في هذه المقالة وفق منطق تقني؛ ومن أراد أن يتوسع في ظواهر الإضافة والفضلات والحذف والإضمار والتقديم، فقد وُضعت قائمة للمصادر النحوية ومراجعها في آخر هذه المقالة.

10) أ- ف س0 (ك).

ب- ف س0 [س1 ج س2].

11) ف س0 س1 ح س2.

12) ف س0 س1.

- فحص بعض خصائص الإضافة

لنفترض أن المسكوك في الجملة (1) يُشير إليه التمثيل (4- أ) بـــ (ك)، فإن هذا سيعني أن المسكوك يشمل جميع مكونات (ك) المثبتة في (4- ب)، وهي: [ح س1 س2]، أي: يتكون مسكوك الجملة (1) من مكونات نجملها في هذا التمثيل:

13) (ك) ← [ح س1 س2].

ذلك أن التمثيل (13) يفترض اشتمال المسكوك على حرف الجر وما يمكن أن يحتل موقع الإضافة كما في الجملة (2) التي لها التمثيل نفسه للجملة (1) بين (4-أ) و(5). و"حيص بيص": هي تركيب مزجي مبني على فتح جزأيه نحو: وقعوا في حيص بيص أي في حيرة واختلاط وشدة لا محيص لهم عنها ولا مفر. والحيص في الأصل العدول والانحراف، والبيص في الأصل الشدة والضيق[1].

ولا يمكن أن ننظر إلى "حيص بيص" في التركيب على أساس أنه تركيب مزجي يمكن الفصل بين طرفيه؛ فلا نقول "حيص بيص" للدلالة على معنى الكلمتين بـــ "انحراف وشدة" الواردتين في شرح المعنى؛ لكن المُرجح أن كلمة "بيص" المبنية على الفتح تقبل التنوين لفك بنائها، فنقول "حيصَ بيصٍ" مما يجعلها مشابهة لسلوك الإضافة الوارد في الجملة (2) والمدعم بالتمثيل (5) حيث وضعنا للجملة (1) تمثيلا احتياطيا يشبه التمثيل (5)، هو التمثيل (4- ب) الذي يفكك المسكوك إلى التمثيل (13)؛ وبما أن افتراض معنى

1- عمر توفيق سفر أغا، المعجم في الإعراب، دار المعرفة، الدار البيضاء 1993 ص. 55.

المسكوكية ينتج عن (13)، أي: التحام حرف الجر بكلمتين لا تقبلان الانفصال، سنسلك سبيل اعتبار التمثيل (13) مسكوكا يقترب من بنيات الإضافة من ناحية الضم خصوصا إذا نُوِّن الاسم الثاني في هذا المسكوك؛ لكن: هل التمثيل (4– أ) والتمثيل الاحتياطي (4– ب)، يتناظران مع التمثيل(5) ؟ بمعنى آخر: متى يتمسك المسكوك بمسكوكيته، ومتى يتوفّر على خصائص البنيات العادية؟

لا تقبل الجملة (1) حذف المكون (س$_2$) الذي هو الاسم الثاني ضمن (ك) في التمثيل (13)؛ ولا تقبل كذلك حذف (س$_2$) في الجملة (1) والتمثيل (13) وتعويضه بالتعريف مثلا، ومن هنا لحن الجملتين:

*14) وقع زيد في حيص.

*15) وقع زيد في الحيص.

غير أن الجملة (2) تقبل هذا الحذف، فنحصل على الجملتين:

16) وقع زيد في حفرة.

3) وقع زيد في الحفرة.

إن فحص بعض خصائص الإضافة في المسكوك الذي يوجد في الجملة (1) يُوضح لحن التمثيل الاحتياطي (4 – أ) الذي نعتقد أنه يُماثل التمثيل (5) للجملة (2)؛ فالمسكوك لا يقبل التجزيء إلى مكونات، وستكون النتيجة أن تعيين المسكوك في الجملة (1) سيتم بـــ (ك) وليس بـــ [ح س$_1$ س$_2$] مما يجعله مختلفا عن التعابير العادية.

- فحص بعض خصائص الفضلات

يعتبر الجار والمجرور من الفضلات التي يمكن الاستغناء عنها؛ وعندما نستغني عن الجار والمجرور في الجملة (1)، فإننا نقوم بحذف المسكوك (ك)؛ أما عندما نستغني عنهما في الجملة (2)، فإننا نقوم بحذف [ح س$_1$ س$_2$] مما يجعل المسكوك متشابها مع التعابير العادية ويجعلنا نحصل على بنية

واحدة مكتفية بذاتها من خلال هذا الحذف الذي وقع في الجملتين (1) و(2)، هي:

17) وقع زيد.

وتعتبر الجملة (17)، جملة مشتركة بدليل الاحتفاظ بأساس تمثيلي واحد، هو:

18) ف س$_0$.

ونظير ذلك، الجملة (8) التي تقبل حذف الجار والمجرور، فيجعلها تدخل ضمن الجمل التي تقبل حذف الفضلات رغم أن تمثيلها سيختلف عن التمثيل (18)، ليصبح:

19) ف س$_0$ س$_1$.

ويعود سبب هذا الاختلاف إلى كون التمثيل (18) يصف الجمل اللازمة التي قبلت حذف الفضلات، في حين يصف التمثيل (19) الجمل المتعدية التي قبلت حذف الفضلات؛ وهنا تنطبق روائز حذف الفضلات على الجمل: (1) و(2) و(8)؛ فتتصرف الجملة المسكوكة تماما مثل تصرف الجملتين العاديتين؛ غير أن التعالق الحاصل بين الجملة (7) والجملة (8) يُظهر هشاشة هذا الموقف؛ هل سنعتبر المسكوك في الجملة (7)، يملك التمثيل:

20) (ك) ← [س$_1$ ح س$_2$].

إن التمثيل الاحتياطي (10 – ب) للجملة (7) لا يُشبه التمثيل (11) للجملة (8) بدليل عدم إمكان حذف الفضلات التي تمثل في الجملة (7) جزءا من المسكوك [في أسداس] ← [ح س$_2$]؛ ولهذا لا نقول:

*21) ضرب زيد أخماسا.

ونقول:

9) ضرب الشرطي المجرم.

لأننا سنفرغ المسكوك من محتواه الدلالي المرتبط بنقص في بعض مكوناته؛ وهكذا لن يكون المسكوك سوى التمثيل (20) الذي يضم دفعة واحدة: المفعول به وحرف الجر والاسم المجرور؛ فإذا كانت الجملة (8) تملك التمثيل (11) الذي يساعد على حذف الجار والمجرور، لنحصل على الجملة (9) التي تملك التمثيل (12)، فإن الجملة (7) ترفض هذا الإجراء لأنها تتعامل فقط مع التمثيل (10 – أ) وترفض التمثيل الاحتياطي (10 – ب)؛ فتتصرف الجملة المسكوكة بطريقة تخالف تصرف الجملة العادية.

نخلص إلى نتائج مهمة فيما يتعلق بروائز فحص بعض خصائص الإضافة، وبعض خصائص الفضلات، هي:

أ- إذا تدرجنا من الجملة (2) إلى الجملة (3)، سنحصل على تحول من فضلة هي [ح س$_1$ س$_2$] إلى فضلة أخرى هي [ح س$_1$].

ب- إذا تدرجنا من الجملة (8) إلى الجملة (9)، سنحصل على تحول من فضلة هي [ح س$_2$] إلى فراغ، أي: من التمثيل (11) إلى التمثيل (12).

⇐ + الجملة (1) التي تتضمن التعبير المسكوك لا تقبل التدرج (أ)، وإنما تقبل حذف الفضلة برمتها (حرف جر والجار والمضاف إليه)، لأن المسكوك لا يحتمل التجزيء.

+ الجملة (7) التي تتضمن التعبير المسكوك لا تقبل التدرج (ب) لسببين، هما:

- كونها جملة متعدية يقود حذف أحد أجزاء المسكوك إلى انهيار المسكوكية.

- كون الجملة المتعدية تعتبر المفعول به عمدة لا يمكن الاستغناء عنه، وتعتبر الفضلة جزءا مهما في تكوين المفعول العمدة مما يُفسر لحن:

*22) ضرب الشرطي.

إذن، روائز فحص بعض خصائص المضاف وروائز فحص بعض خصائص الفضلات تؤكد أن سلوك التعابير العادية (الطيِّعة) يختلف عن سلوك المسكوكات رغم بعض الاتفاق الحاصل بين سلوك التعبيرين معا.

ونثير الانتباه إلى حقيقة الروائز المستعملة في هذا المقام؛ فإذا كانت الروائز المرتبطة بالفضلات عبارة عن روائز عادية، فإن الروائز المرتبطة بالإضافة هي روائز صورية أساسا لأننا نقارن جملة طبيعية واضحة الإضافة (2) بجملة ملتبسة الإضافة (1)، فيجعل المقارنة ترتبط بالرائز التجريبي والصوري[1] في أغلب الأحيان.

- فحص خصائص أخرى للإضافة

لا تقبل الكلمة التي من المفروض أن تحمل خصائص المضاف إليه في المسكوك في الجملة (1)، التعريف؛ أما الجملة (2) الخالية من المسكوك فتقبل التعريف في المضاف إليه، وهذا ما يتعارض مع سلوك المسكوك في الجملة:

*23) وقع زيد في حيص البيص.

كما يقبل المضاف إليه في الحالة العادية العطف في:

24) أ- كتاب سيبويه / حفرة المنزل.

ب- كتاب سيبويه والمبرد/ حفرة المنزل والساحة.

ولا يقبله التعبير المسكوك في:

25) *أ- وقع زيد في حيص بيص والحفرة.

*ب- وقع زيد في حيص بيص والمأزق.

---

1 - تأخذ الروائز في بعض الأحيان بعدا إقناعيا عندما تكثر الأمثلة بهدف الاستدلال في أثناء توضيح سلوك واقعة لغوية معينة؛ غير أن انعدام الأمثلة عادة يدفع اللساني إلى محاولة استحداثها تحت اسم الأمثلة التجريبية لتتحول إلى مجرد وسائل تبريرية لا غير.

سواء تعلق الأمر بعطف مادي "الحفرة" أو عطف مجرد "المأزق"؛ إذن يمكن اختزال التركيب العادي أو تمطيطه، ولا يمكن القيام بذلك حين التعامل مع التعبير المسكوك الذي يفضل التحجر.

وإذا كان التعبير العادي يقبل حرف الجر بين المضاف والمضاف إليه، فإن المسكوك يرفضه بين س1 وس2، حيث لحن الجملة *(26) وصحة الجملة (27):

*26) وقع زيد في حيصٍ في بيص.

27) وقع زيد في حفرةٍ في المنزل.

ونذكر القارئ أن روائز هذه الفقرة هي روائز تجريبية وصورية أكثر منها تمثيلية.

- فحص خصائص الحذف

أشرنا سابقا إلى إمكان حذف الفضلات في الجملة (1) والجملة (2) لنحصل على بنية مشتركة تشمل التعابير العادية والتعابير المسكوكة؛ ونكرر هذه البنية مع تمثيلها:

17) وقع زيد.

18) ف س0.

لكن، هل يُشبه وقوع زيد في الجملة (1) وقوعه في الجملة (2) ؟ ستكون النتيجة أن البنية (17) هي بنية ملتبسة: لقد حُذف في الجملة المسكوكة (1) الاستعمال المجازي، وحُذف في الجملة (2) العادية الاستعمال الحقيقي؛ فالوقوع الأول ليس هو الوقوع الثاني، بل يمكن، في أقصى الأحوال، تقريب البنية (17) من الجملة (1) والجملة (2) عن طريق إمكان منح الاستعمال الحقيقي استعمالا مجازيا. وسيدل سقوط زيد في الحفرة أو الفخ سقوطا حقيقيا أو مجازيا ضمنيا؛ ورغم ذلك، فإن البنية (17) (للتمثيل (18)) تقبل التمديد

الذي يدخلها خانة المسكوكية أو خانة التعبير العادي مما يجعل تأويلها لصالح هذه الجهة أو تلك واضحا من خلال الخطاطة التالية: 28) [1]

	التمثيل/ البناء (4. أ): ف س$_0$ (ك)	**التمثيل/ البناء (5): ف س$_0$ ح س$_1$ س$_2$.** **التمثيل/ البناء (6): ف س$_0$ ح س$_1$.**
الاستعمال: وقع	**+**	**-**
الاستعمال: وقع	**-**	**+**

- فحص خصائص الإضمار[2]

لا يُمكن إضمار مسكوك الجملة (1) عكس الجملة (2) التي يمكن إضمار فضلاتها؛ وتُفسر هذه الظاهرة كيف أن المكون يكون موجودا في التركيب، ثم نضمره فيظل في حالة وجود؛ لكن الإضمار يُفقد التركيب جانب التواصل لأننا نستعيد مكونا غير محدد، فلا نستطيع استعادة المكون المحدد قبل إضماره؛ وحين نقول:

29) دخلها زيد.

---

1 - ونشرح ذلك بما يلي:

ف . س		ح . س1: (في الحفرة)	(ك): (في حيص بيص)
وقع	زيد	+	-
وقع	زيد	-	+

نقرأ الجدول كالآتي: استعملنا فعلا واحدا هو "وقع" في التعبير العادي [-(ك)] وفي التعبير المسكوك [+ (ك)]؛ لهذا يملك هذا الفعل وقوعين يرتبطان بالمعنى المجازي في التعبير المسكوك، وكذلك بالمعنى العادي في التعبير العادي.

2 - هكذا يتضح أن تطور اللسانيات أدى إلى استثمار هذه القضايا باعتبارها تقنيات للكشف والتأويل لا ظواهر في حد ذاتها، ولا يجب أن يفهم من ذلك أن الدرس اللغوي الحديث لم يهتم بالإضافة والحذف والتقديم والتأخير في إطار دراسة الظواهر؛ فكلما سمحت الفرصة للسانيات بتوسيع مجال التقنيات ودراسة الظواهر إلا سارعت إلى تحقيق هذا المطلب؛ وبهذا سنجد أن الإضمار كذلك يدخل ضمن التقنيات الحديثة.

لا ندري هل يتعلق الأمر بداره؟ سيارته؟ غرفته؟ قاعة السينما؟ فتكثر الاحتمالات. إن عدم إضمار المسكوك أمر منطقي؛ إلا أننا سنعتقد أن إضماره هو جزء من تركيب عادي، فلا نقول:

*30) وقع زيد فيه/ فيها.

ونحن نقصد المسكوك بالإضمار، لأن هذه الجملة ترجح المعنى العادي؛ وعلى العكس، فإن الجملتين العادتين مثل (2) و(3) تقبلان الإضمار، فنقول فيهما:

31) وقع زيد فيها. (ونحن نقصد الحفرة أو شيئا آخر).

ينطبق الشيء نفسه (عدم الإضمار) على الجملة (7) التي لا تستسيغ إضمار الجزء الأخير من المسكوك، أو إضمار المسكوك برمته، فلا نقول:

*32) أ- ضرب زيد أخماسا فيها (ونحن نقصد في أسداس).

؟ب- ضربها زيد.

- فحص خصائص التقديم

لا يقبل المسكوك التجزيء حين تخضع مكونات الجملة (1) للنقل والتحويل، أي: يجب نقله برمته[1] مما يوفر التماثل بينه وبين تنقل مكونات الجملة (2):(33)

1 - يطبق على بعض الجمل تحويلات نقل تم بمقتضاها تغيير رتبة مكون ليتصدر التركيب. ويكمن لحن بعض الجمل الموجودة في (33) في تحويل النقل الناتج عنه تصدير المكون خارق لقيد المركب الحرفي ... ؛ ونستعين بمثل هذه القيود لنفهم لماذا تحدث القدماء عن ظواهر بعينها يعتريها التقديم والتأخير ولم يتحدثوا عن العوائق إلا عرضا: لقد كان اهتمامهم ينصب أساسا على وصف اللغة الصحيحة والسليمة لا اللغة اللاحنة.

- أنظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء 1985، ص. ص. 67 . 68 . 69 .

وقع في حيص بيص زيد.	وقع في الحفرة زيد.
في حيص بيص وقع زيد.	في الحفرة وقع زيد.
زيد وقع في حيص بيص.	زيد وقع في الحفرة.
* بيص وقع زيد في حيص.	* المنزل وقع زيد في حفرة.
* حيص بيص وقع زيد في.	* حفرة المنزل وقع زيد في.

-تركيب

إذا كانت بعض الدراسات قد توصلت إلى كون المسكوكية درجات[1]، يمكن الاعتراف في آخر تحليلنا أن المسكوكية (من خلال الأمثلة المقترحة) مرنة لأنها تقبل شيئا معنيا في هذا المقام، وترفضه في مقام آخر؛ ولربما قبلت الجمل المسكوكة أشياء ورفضت أخرى في مقام واحد[2]؛ إذن تُتَّهم الأبحاث المُجراة على التعابير المسكوكة بكونها غير صافية؛ لكن الروائز أعلاه تجعلنا نكتشف شيئا مهما هو أن المشكل لا ينحدر فقط من بنية المسكوك الذي نتهمه بالقصور (التحجر)، وإنما ينحدر أيضا من طبيعة الروائز؛ وقد يشكل هذا الأمر مأزق اللسانيات الحديثة لأننا نطبق على جملة معينة حركة (سلوك) جملة أخرى ثم نتحيّن فرصة إصدار الأحكام.

وإذا أردنا أن ننظر إلى إشكال المسكوكات من زاوية عامة، يمكن القول إنها جمل تتضمن تمثيلين: الأول حقيقي والثاني افتراضي؛ ولهذا يتوجب علينا فحص المسكوكية في ضوء هذين التمثيلين: 34)

1 - توصل غاستون كروس إلى أن المسكوكية درجات في مقال:

Gross, G. Degré de figement des noms composés, Langages 1988/ volume 23 Nº 90, P. P 57/52.

2 - تستدعي هذه المسألة تصنيفا مثل ما قام به موريس كروس في مقال:

Gross, Maurice 1982, une classification des phrases figées du français, revue québécoise de linguistique, vol. 11, Nº 2, Montréal: presse de l'université du Québec à Montréal. P. P. 151/185.

	البناء العاملي	التعليل[1]	الاستعمال العاملي
التمثيل الحقيقي:	ف س$_0$ (ك).	هل: (ك) = [ح س$_1$ س$_2$]؟	وقع زيد في حيص بيص.
التمثيل الافتراضي:	ف س$_0$ [ح س$_1$ س$_2$]		
التمثيل الحقيقي:	ف س$_0$ (ك)	هل: (ك) = [س$_1$ ح س$_2$]؟	ضرب زيد أخماسا في أسداس.
التمثيل الافتراضي:	ف س$_0$ [س$_1$ ح س$_2$]		

إن تحريك التعليل العاملي الذي يتوسط البناء العاملي والاستعمال العاملي يقود، في بعض الأحيان، إلى مراجعة طبيعة المكونات؛ ويمكن أن نطرح في هذا الإطار اعتبار بعض أجزاء الجمل مسكوكة، مثل:

13) (ك) = [ح س$_1$ س$_2$]

20) (ك) = [س$_1$ ح س$_2$]

وتتناول هذه الدراسة الاحتمالات التركيبية حيث الاستعمال التركيبي:

1) وقع زيد في حيص بيص.

يتطلب فحص احتمالين/ تمثيلين على الأقل:

4) أ- ف س$_0$ (ك).

ب- ف س$_0$ [ح س$_1$ س$_2$].

والاستعمال التركيبي:

7) ضرب زيد أخماسا في أسداس.

يتطلب فحص احتمالين/ تمثيلين على الأقل:

10) أ- ف س$_0$ (ك).

1 - لم يعد التعليل حججا ثابتة، بل أصبح ينبني انطلاقا من فرضيات خاضعة للاختبار؛ فإن وافقت هذه الفرضيات التفسير الجيد تكون مقبولة، وإن عارضته تستبدل بغيرها من الفرضيات؛ وقد أشار الخليل بن أحمد إلى هذا الأمر حين قال: «... فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها».

ب - ف س0 [س1 ج س2].

إذن؛ نقترح آليتين: دراسة التركيب بربطه بالبناء العاملي المجرد والاستعمال العاملي؛ وبما أن البناء العاملي يدخل ضمن الاحتمالات التركيبية، فإن دوره يبقى مؤقتا إلى حين تأكيد صحته؛ ويأتي التعليل بين البناء والاستعمال ليدعم الاحتمال التركيبي أو يغيره.

- ملحق إضافي

-تقديم

طرح التحليل الوارد في هذه المقالة مناقشة التعابير المسكوكة من خلال توظيف تقنيات متعددة في شكل روائز مستقاة من ظواهر لغوية قائمة بذاتها كالإضافة والإضمار والحذف.. . الخ؛ وقد امتد التحليل كذلك على صفحات هذه المقالة مركزا على مناقشة مثالين يمثلان التعابير المسكوكة دون تعميم النتائج، هما:

+ وقع زيد في حيص بيص.

+ ضرب زيد أخماسا في أسداس.

يشكل الجزء المسكوك في المثال الأول بنية تتكون من الجار والمجرور والمضاف إليه، ويشكل الجزء المسكوك في المثال الثاني بنية تتكون من المفعول به وحرف جر والاسم المجرور.

وهكذا يلزم التفكير في بنيات أخرى لم يتناولها التحليل.

- بنيات مسكوكة إضافية

إليكم بعض البنيات المسكوكة الإضافية:

قَوْلُهُمْ: جَاءَ بِالقَضِّ وَالقَضِيْضِ

استعمل العرب هذه المسكوكة اللغوية للدلالة على حدوث الفعل بشكل جماعى وشامل؛ وفى الحديث الشريف: "يؤتى بالدنيا، بقضها وقضيضها"، أي بكل ما

فيها. والقض: الحصى الصغير، والقضيض: الحصى الكبير، أي أنهم جاءوا بالصغير وبالكبير جميعًا.

قَوْلُهُمْ: سُقِطَ فِي يَدِهِ

من مسكوكات إظهار الندم في العربية قولهم "سقط فى يده"، قال تعالى: {وَلَمَّا سُقِطَ فَي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْاْ أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّواْ قَالُواْ لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ} [149- الأعراف].

وفى الحديث: «فلما رأوا النبي صلى الله عليه وسلم قَدْ دَعَا عَلَيهِ أُسقِطَ فِي أيدِيهِم»؛ وهذه المسكوكة تقال لكل من ندم وعجز عن شيء ونحو ذلك. وقد سقط فى يده، وأسقط: لغتان: سُقط فى يد الرجل: زل وأخطأ، والسقطة: الخطأ والعثرة والزلة يتبعها ندم. ولم تعرف العرب هذا التعبير قبل الإسلام، ولم تجربه ألسنتهم، ولم يسمع قبل القرآن.

قولهم: جزاء سنمار

يُضرب به المثل للمحسن يكافأ بالإساءة حيث كان سنمار الرومي مشهوراً ببناء الحصون والقصور للملوك، فبنى قصر الخورنق في الكوفة على نهر الفرات للنعمان؛ فلما فرغ منه بعد عشرين عاماً، صعده النعمان - وهو معه - فأعجبه حسن البناء وطيب موضعه، وأوهمه بحسن المكافأة حتى إذا ما اطمأن سنمار إلى ذلك، أمر النعمان به فرمي من أعلى البنيان، فتقطع. فعل النعمان ذلك بسنمار خشية أن يبني مثله لغيره من الملوك.

قولهم: قميص عثمان

هو قميصه المضرّج بالدم الذي قتل فيه، يضرب به المثل للشيء يكون سبباً للتحريش وإثارة الفتن والأحقاد الكامنة؛ ذلك أن عمرو بن العاص لما أحسّ من عسكر معاوية في صفّين فتوراً في المحاربة، أشار عليه بأن يُبرز لهم قميص عثمان، ففعل ذلك معاوية؛ وحين وقعت أعين القوم على القميص

ارتفعت ضجّتهم بالبكاء والنحيب، وتحرك منها الساكن طلباً للثأر، وهيّج كامن حقودهم.

قولهم: خبط عشواء

تُضرب مثلاً لمن يصيب مرة ويخطئ أخرى، والعشواء: الناقة التي بعينيها سوء؛ فهي تعشو، أي لا تبصر ليلاً حيث تطأ كل شيء على غير بصيرة. قال زهير بن أبي سلمى:

رأيت المنايا خبط عشواء من تصبْ تمته ومن تخطئ يُعمّرْ فيَهْرَم

قولهم: حاطب ليل

يشبّه به المكثار في القول غثّه وسمينه، فتقوده الكثرة إلى حتفه، لأن حاطب الليل ربما احتطب واحتمل فيما يحتطبه حيّة وهو لا يشعر بها لمكان الظلمة، فيكون فيها هلاكه؛ كذلك المكثار في الكلام، ربما عثر لسانه في إكثاره بما يجني على رأسه.

-خاتمة الملحق الإضافي

قد نعتقد أن المسكوك، الوارد في بنيات الجر، "بِالقَضِّ وَالقَضِيْضِ"، يشبه المسكوك "في حيص بيص"؛ لكن الفرق بينهما يتجلى في كون "القَضِيْضِ" معطوفة على "القَضِّ" من جهة، و"بيص" مضافة إلى "حيص" من جهة ثانية، رغم أن حرف الجر يتصدر البنيتين معا مما يفرض التنبيه إلى ضرورة دقة الملاحظة في أثناء التعامل مع التراكيب لأن ذلك من شأنه أن يشكل فرقا عند التحليل.

أما المسكوك الثاني "سُقِطَ فِي يَدِهِ"، فيعتبر بنية نوعية لأنه يشكل جملة فعلية من فعل ونائب فاعل وحرف جر واسم مجرور؛ ولا يدل استئثار البنية المسكوكة بالجملة الفعلية على أنها بنية مستقلة، بل تحتاج إلى تركيب أوسع يستثمر مسكوكيتها.

وتظهر المسكوكات الأخرى الواردة في هذا الملحق كيف أن بنيتها تضم مكونين، هما: المضاف والمضاف إليه (الذي قد يتصدره حرف جر أو يأتي دونه)؛ وهذا ما يجعلها تختلف عن مثيلاتها.

-مكتبة المقالة

-المصادر والمراجع النحوية

أ) المصادر

1) ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، 1986.

2) ابن السراج (أبو بكر)، الأصول في النحو، تح. عبد الحسي الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، بيروت 1988.

3) ابن هشام (جمال الدين)، مغني اللبيب، تح. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت 1998.

4) ابن يعيش (ابن علي)، شرح المفصل، تصحيح وتعليق، مشيخة الأزهر، مصر.

5) الجرجاني (عبد القاهر)، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق، كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد 1982.

6) الزجاجي (أبو القاسم)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق، مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة الثالثة، بيروت 1979.

7) السيوطي (جلال الدين)، الأشباه والنظائر، دون محقق، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان 1984.

ب) المراجع

1) خضير (محمد أحمد)، الأدوات النحوية ودلالتها في القران الكريم، مكتبة، الأنجلو المصرية، الطابع، مطبعة محمد بن عبد الكريم، القاهرة 2001.

2) السامرائي (فاضل صالح)، الجملة العربية والمعنى، دار ابن حزم، الطبعة الأولى 2000.

3) سفر آغا (عمر توفيق)، المعجم في الإعراب، دار المعرفة، الدار البيضاء 1993.

4) سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان)، الكتاب، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، الطبعة الثالثة، القاهرة 1988.

5) العماري (عبد العزيز)، أدوات الوصف والتفسير اللسانية، سلسلة، من النحو إلى اللسانيات، مطبعة، أنفو- برانت، الطبعة الأولى، فاس 2004.
6) قباوة (فخر الدين)، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية، بيروت 1981.
7) قباوة (فخر الدين)، المورد النحوي، دار الفكر، الطبعة الخامسة، دمشق 1994.

-المراجع اللسانية:

1) الرحالي (محمد)، تركيب اللغة العربية، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، الدار البيضاء 2003.
2) السعيدي (الحسن)، المقولات الوظيفية في الجملة العربية، منشورات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس- فاس، رسائل وأطروحات، رقم 10. الطبعة الأولى، فاس 2005.
3) الفاسي الفهري (عبد القادر)، البناء الموازي، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، الدار البيضاء 1990.
4) الفاسي الفهري (عبد القادر)، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، الطبعة الرابعة، الدار البيضاء 2000.
5) المتوكل (أحمد)، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء 1985.

-المجلات

1) الحناش (محمد)، برنامج لساني-حاسوبي للتعرف الآلي على التعابير المسكوكة في اللغة العربية،
مجلة التواصل اللساني، (ملحق) سلسلة الندوات، المجلد 3، 1996.
2) الحناش (محمد)، "المعجم العربي للغة العربية: الأفعال المعيارية"، مجلة التواصل اللساني، مجلد 1، عدد 1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1989.
3) الحناش (محمد)، "مشروع نظرية – حاسوب لسانية لبناء معاجم إلكترونية للغة العربية"، مجلة التواصل اللساني، مجلد 2، عدد 2، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1990.

-كتب جماعية

1) المركبات الاسمية والحدية في اللسانيات المقارنة، منشورات، معهد الدراسات والأبحاث والتعريب وجمعية اللسانيات بالمغرب، ماي 1999.
2) نظرية المعنى بين الشرح والتفسير والتأويل، صناعة المعنى وتأويل النص، سلسلة الندوات، المجلد 8، منشورات كلية الآداب بمنوبة 1992.

-المراجع اللسانية التوزيعية الأجنبية

1) Gross, G. Degré de figement des noms composés, Langages, volume 23. Nº 90. 1988

2) Gross, Maurice, une classification des phrases figées du français, revue québécoise de linguistique, vol. 11, Nº 2, Montréal, 1982: presse de l'université du Québec à Montréal (UQAM).
3) Gross, Maurice, les phrases figées en français, (L'information grammaticale) 59, Paris, Année 1993 (L'Information grammaticale, fondée en 1979 par le professeur Guy Serbat, publie quatre fascicules trimestriels consacrés aux questions de langue. Si la plus grande part des articles concerne le français ancien et moderne, la revue a pour vocation de s'intéresser à la diversité des langues, sous tous leurs aspects).
4) Gross, Maurice, sur les phrases figées complexes du français, langue française, No 77, février 1988.
5) gross, M. 1968-77-90, Grammaire transformationnelle du français. Vol. 1, Syntaxe du verbe, Vol. 2, Syntaxe du nom, paris: Larousse, puis Cantilène, Distribution Distique, Vol. 3: Syntaxe de l'adverbe, paris: ASSTRIL.
6) Gross, M. , Méthodes en syntaxe- Régime des constructions complétives. Paris: Hermann, 1975
7) Gross, Maurice, les limites de la phrase figée, langages 90. 1988
8) Harris, zellig, Notes du cours de syntaxe, paris: le Seuil, 1976